دراسة أثر السياسة الزراعية المصرية على إنتاج وتسويق القمح منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن

د . عادل إبراهيم هندى
د . أمين عبد العزيز منتصر
د . محمود أبو زيد صالح
كلية الزراعة ـ جامعة الأزهر

• المقدمة •

يعتبر محصول القمح من أهم المحاصيل الزراعية المصرية لكونه محصولاً إستهلاكياً هاماً يتزايد الطلب عليه عاماً بعد عام ، وصعوبة وجود محصول آخر يكون بديلاً كاملاً له ، لذا فقد عمدت الحكومات المصرية المتعاقبة على إيجاد قدر معين من التحكم فى إنتاجه وتصريفه وتسعيره لتضمن الإبقاء بمتطلبات البلاد منه . ويتأثر إنتاج وتسويق القمح بمصر بالعديد من العوامل الطبيعية والتكنولوجية والإقتصادية ، والتى لها أكبر الأثر على إتخاذ القرارات الإنتاجية والتسويقية . وتحت الظروف الزراعية المصرية فإن ضآلة حجم الحيازة الزراعية المصرية أدى الى عدم وجود مزارع متخصصة فى إنتاج القمح . وبصفة عامة يزرع القمح فى جميع محافظات الجمهورية متنافساً فى ذلك مع غيره من المحاصيل الشتوية من ألياف وحبوب وأعلاف وخضر .

ويعتبر القطن المنافس الأساسى للقمح فى إستخدام المساحة الزراعية . فالمساحة التى تخصص لزراعة القطن تؤثر بشكل مباشر فى المساحة التى تزرع قمحاً . ونظراً للدور الذى يلعبه كلا المحصولين فى التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية ، نجد أنه منذ الحرب العالمية الثانية لم يترك للزارع تحديد المساحة المستهدف زراعتها ، بل تعدى ذلك أحياناً

التحكم فى الدورة الزراعية ، وتحديد طرق الزراعة ومواعيدها ، وكذا مواعيد الحصاد . كذلك تدخلت الدولة فى نظام توريد وتخزين القمح وطحنه وتحديد كمياته المعروضة ، بل ومستوى أسعاره . ولقد أدى تدخل الدولة هذا الى بعض النتائج الهامة التى أثرت على زراعة وإنتاج هذا المحصول وتسويقه(والى ١٩٨٢ ، Dahe and Hammond ١٩٧٧ ، Tweeten ١٩٧٠)

ويهدف هذا البحث الى دراسة قرارات وتشريعات وبرامج الدولة لتنفيذ سياساتها الزراعية المختلفة وأثر ذلك على إنتاج وتكاليف وأسعار محصول القمح . فيشتمل مجال هذا البحث على دراسة التشريعات والقرارات التى أصدرتها الدولة المتعلقة بمساحة محصول القمح ، وتنظيم الدورة الزراعية وتحديد مواعيد الزراعة ، والحصاد وغيرها للتحكم فى كمية القمح المنتجة ، وكذلك يشتمل البحث على دراسة تلك الإجراءات المتعلقة بتوريد المحصول وتخزينه ، وتنظيم تجارته الداخلية ، بل وإستيراده ، وذلك كمحاولة من الدولة لتحديد أسعار القمح ودقيقه ، بحيث تتمشى مع الطبقات محدودة الدخل . ولقد إشتمل مجال هذا البحث على دراسة تلك التشريعات والقرارات منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الراهن . ولقد إستخدمت بعض الأساليب الإحصائية البسيطة فى تحليل أثر هذه السياسات المختلفة على الإنتاج القمحى وتكاليفه أسعاره . ولقد رجع فى ذلك الى كثير من بيانات وزارتى الزراعة والتموين لدراسة هذه القوانين والتشريعات ، كما إستخدمت بعض الكتب والمراجع العربية والأجنبية فى تكوين الخلفية النظرية للبحث .

• (أولاً) دراسة السياسات المتعلقة بالإنتاج •

لعبت التشريعات الزراعية والتى أملتها الظروف الإقتصادية والسياسية فى جمهورية مصر العربية دوراً هاماً فى الطاقة الإنتاجية القمحية المصرية . ففى السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية صدر القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٤١ الخاص بتحديد الرقعة القطنية فى الموسم الزراعى ٤٢/١٩٤١ ، وكان من أهدافه الرئيسية تقليل الرقعة القطنية الى حوالى ٢٧ ٪ من مجموع الحيازات الزراعية فى مصر الشمالية ، وحوالى ٢٣ ٪ من مجموع الحيازات الزراعية فى باقى المناطق الزراعية ، إبتغاء زيادة الرقعة الحبوبية المصرية . وكان الدافع الأساسى الى ذلك هو شدة الحاجة الى توفير المواد الغذائية للدولة نتيجة إنقطاع وعدم إنتظام وسائل الإتصال البحرية بين مصر والعالم الخارجى ، مما أدى الى صعوبة حصول السكان على بعض السلع الزراعية الغذائية من الخارج مما أدى الى تدخل الدولة فى تحديد إنتاج

الزروع التى تعتمد على الأسواق الخارجية فى تصريفها والتوسع فى إنتاج الزروع الحبوبية بما يتفق وسياسة الإكتفاء الذاتى والتى تفرضها الظروف الإستثنائية للحروب (العطار ١٩٧٠).

وفى عام ١٩٤٢ صدر القانون رقم (١٨) الخاص بمنح مكافآت لتشجيع الزراع على التوسع فى إنتاج القمح والشعير والفول . كما صدر القانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٤٢ الذى خول لوزير الزراعة الحق فى تحديد الرقعة القمحية والشعيرية فى الموسم الزراعى ١٩٤٢ / ٤٣ بغرض توفير مقادير الحبوب اللازمة للإستهلاك المصرى . كما صدر فى سبتمبر ١٩٤٢ الأمر العسكرى الذى يقضى بتحديد الرقعة القمحية والشعيرية بما لايقل عن نصف الحيازة الزراعية فى شمال الدلتا و ٦٠ ٪ من الحيازات الزراعية فى باقى المناطق الإنتاجية المصرية . وكان من نتيجة ذلك زيادة الرقعة القمحية من حوالى ١,٤ مليون فدان كمتوسط للفترة ١٩٣٦ - ١٩٤٠ إلى حوالى ١,٩ مليون فدان فى الموسم الزراعى ١٩٤٢ / ٤٣ .

وفى السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية صدر القانون رقم (١١٢) لعام ١٩٤٤ بإستمرارالعمل بأحكام القانون رقم (٧١) لسنة ١٩٤٣ الخاص بتحديد الرقعة القمحية والشعيرية فى الموسم الزراعى ١٩٤٤ / ٤٥ وذلك بوصفهما زرعين غذائيين رئيسيين . وقد كان من الأهداف الرئيسية لهذا القانون زيادة الرقعة الغلالية الشتوية ، أى الرقعتين القمحية والشعيرية ، بحيث لايقل مجموعهما عن ٤٥ ٪ من مجموع الحيازات المزروعة فى شمال مصر الشمالية ، وعن ٦٠ ٪ من مجموع الحيازات المزرعية فى بقية المناطق المصرية ، وذلك توفيراً لأكبر قدر من الأنتجة الغذائية الغلالية اللازمة لمواجهة الإستهلاك الداخلى المتزايد وتقليلاً للقدر الإستيرادى منها .

ومنذ عام ١٩٤٢ أخذت الحكومة المصرية فى إصدار القوانين التى تحدد الحد الأدنى فى سائر المناطق الإنتاجية فى الجمهورية وذلك بإستثناء سنوات قليلة ، وهذه النسب تتغير من عام لآخر ، بالإضافة الى إنها تختلف بإختلاف المناطق الإنتاجية . وتهدف تلك التشريعات والقوانين العديدة المحددة لنسبة الرقعة الزراعية القمحية فى الجمهورية الى ضمان الحصول على هذا الزرع الغذائى الحبوبى الحيوى الذى يعتمد عليه غالبية السكان فى غذائهم اليومى ، وذلك لسد حاجة الإستهلاك الداخلى منه ولو جزئياً .

وفى الموسم الزراعى ١٩٤٩ / ٥٠ أطلقت الحكومة للزراع الحرية فى تنظيم دورتهم وعدم تقييدهم بنسب معينة من القمح والشعير حين أصبح باب الإستيراد مفتوحاً ، حيث

عقدت إتفاقية دولية للقمح فى عام ١٩٤٩ خصصت لمصر بموجبها حصة تبلغ حوالى ٢٠٠ ألف طن من القمح زيدت الى ٢٤٠ ألف طن بأسعار مناسبة .

وفى عام ١٩٥٠ صدر القانون رقم (١٦٨) بشأن تعيين المساحة التى تزرع من القمح والشعير فى الموسم الزراعى ١٩٥٠ / ٥١ محدداً الحد الأدنى للمساحة التى تزرع من القمح والشعير فى شمال الوجه البحرى بنسبة ٣٠ ٪ من جملة الحيازات كحد أدنى ، وبحيث لاتقل المساحة عن ٢٠ ٪ من جملة الحيازات بالنسبة للقمح . كما حدد هذا القانون المساحة المزروعة بالقمح فى باقى مناطق الجمهورية بحث لاتقل عن ٤٠ ٪ من جملة الحيازة مع إستثناء محافظتى قنا وأسوان .

وفى عام ١٩٥٢ صدر مرسوم بقانون رقم (٢٠٥) بشأن تعيين المساحة التى تزرع بالقمح فى الموسم الزراعى ١٩٥٢ / ٥٣ محدداً نسباً مثل الموسم الزراعى السابق مباشرة .

وفى عام ١٩٥٣ صدر القانون رقم (٤٦٢) بشأن تحديد المساحة التى تزرع قمحاً فى الموسم الزراعى ١٩٥٣ / ٥٤ بأحكام المرسوم بقانون رقم (٢٠٥) لعام ١٩٥٢ .

وفى الموسم الزراعى ١٩٥٤ / ٥٥ تركت المساحة بدون تحديد مرة أخرى .

وفى عام ١٩٥٥ صدر القانون رقم (٥٠٠) الخاص بتحديد المساحة التى تزرع قمحاً فى الموسم الزراعى ١٩٥٥ / ٥٦ بنسبة ٣٣ ٪ فى جميع المناطق الإنتاجية بالجمهورية . وقد خول هذا القانون لوزير الزراعة بقرارات يصدرها وضع الإجراءات التى تتبع فى تحديد الحيازات ومواعيدها وطرق إثباتها فى بعض الجهات أو بعض الأراضى التى يعدل فى شأنها النسب المتقدمة إذا رأى لأسباب أو لحاجة المزارعين إمكان تطبيق هذه النسب .

وفى عام ١٩٥٧ صدر القاون رقم (١٨٧) بشأن تحديد المساحة التى تزرع قمحاً فى الموسم الزراعى ١٩٥٧ / ٥٨ ، وينص فى المذكرة الإيضاحية الملحقة بهذا القانون على إستمرار العمل بالقانون رقم (٥٠٠) لعام ١٩٥٥ فى الموسم الزراعى ١٩٥٧ / ٥٨ .

وفى عام ١٩٥٨ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم (٢١٤) بشأن تحديد المساحة التى تزرع قمحاً فى الموسم الزراعى ١٩٥٨ / ٥٩ فى إقليم مصر مع إستمرار العمل فى هذا الموسم بأحكام القانون رقم (٥٠٠) لسنة ١٩٥٥ .

وفى عام ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (١٧٠) بتعيين المساحة التى تزرع قمحاً فى الموسم الزراعى ١٩٦١ / ٦٢ ، وينص على الإستمرار العمل بالقانون

رقم (٥٠٠) لسنة ١٩٥٥ .

وفى عام ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٢٧) بتعيين المساحة التى تزرع قمحاً فى الموسم ١٩٦٢ / ٦٣ مع الإستمرار بالعمل بأحكام القانون رقم (٥٠٠) لسنة ١٩٥٥ .

ويتضح بذلك أن السياسة الزراعية فى مجال الإنتاج القمحى تسير منذ عام ١٩٥٥ على أساس زراعة ثلث المساحة الزراعية بهذا الإنتاج الهام .

وفى عام ١٩٦٦ صدر القانون المعروف بقانون الزراعة الموحد « القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦ » والذى تضمن الباب الأول منه تنظيم الإنتاج الزراعى ، وعلى ضوئه صدرت تنظيمات زراعة مختلف المحاصيل على مدار السنة الزراعية . وبناء على هذا القانون يتم تنظيم الدورة الزراعية ، وإختيار مواقع زراعة مختلف المحاصيل على مدار السنة الزراعية فى ظل أحكام هذا القانون والقرارات الوزارية المنفذة له « القرار الوزارى رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٨ » والخاص بتنظيم الدورة الزراعية ، والقرارات المعدلة له . وقد إستهدف هذا القانون زراعة محاصيل معينة كما خصص مناطق زراعة كل منها ، وقد نص على زراعة القمح فى جميع محافظات الجمهورية ، وقد خولت المادة رقم (٤) من أحكام القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦ لوزير الزراعة ـ طبقاً للسياسة العامة التى تقررها الدولة ـ أن يصدر قرارات فى المسائل الآتية :

(١) تنظيم الدورة الزراعية على مستوى القرية أو أى مستوى آخر .

(٢) تحديد نظام تعاقب الحاصلات الزراعية ، وتحديد نسبة مايسمح بزراعته بكل محصول الى جملة الأراضى التى فى حيازة الزراع أو فى مجموع زمام القرية ، ويحدد القرار المقصود بجملة الأراضى ونسبة مايسمح بالتجاوز عنه منها ، ويجوز إستثناء بعض الجهات أو الأراضى من هذه النسب ، كما يجوز تعديلها لإعتبارات فنية أو إقتصادية أو تموينية .

(٣) تحديد مواعيد زراعة الحاصلات ومواعيد حصادها أو جنيها أو إزالة متخلفاتها من الحقل .

(٤) تحديد طرق زراعة الحاصلات ، ومعدلات التقاوى ، وأنواع الأسمدة ، ومعدلاتها ، وكذلك معاملاتها الزراعية من خدمة وري وتسميد .

والتدخل فى تحديد المساحة المستهدف زراعتها قمحاً من وجهة نظر الدولة يتوقف أساساً على عدة إعتبارات منها كمية القمح المطلوبة للإستهلاك المحلى ، والمساحات المستهدف زراعتها من المحاصيل التصديرية الأخرى وفقاً للمبدأ الإقتصادى للميزة النسبية للمحاصيل فى ضوء العلاقات السعرية التى تعكس القيمة الحقيقية للمحاصيل . أما من وجهة نظر المزارع الفرد فإن القمح يزرع لعدة إعتبارات أساسية منها الإستهلاك العائلى للمزارع ، وتغذية حيواناته ، وربما بتسويق باقى المحصول يتحقق صافى عائد مجز . ويوضح جدول (١) المساحة القمحية وتوزيعها النسبى فى مختلف مناطق الجمهورية خلال الفترة من ١٩٧٧ وحتى ١٩٨١ .

وكنتيجة لإختلاف الأهداف المراد تحقيقها عند إتخاذ القرار من قبل الدولة ومن قبل المزارع الفرد فقد تباينت المساحة المزروعة بالفعل عن المساحة المستهدفة من منطقة لأخرى بالزيادة أو النقصان . فبالنسبة للوجه البحرى تراوحت المساحة المزروعة الى المساحة المستهدفة ما بين ١٠٧ ٪ عام ١٩٧٨ ، ٩٤ ٪ عام ١٩٨٠،وبالنسبة لمصر الوسطى تراوحت نسبة المساحة الفعلية الى المستهدفة ما بين ٩٢ ٪ عام ١٩٧٧ ، ١٠٣,٨ ٪ عام ١٩٨١ ، بينما فى مصر العليا لم تختلف المساحة الفعلية عن المستهدف عام ١٩٧٧ ، فى حين إنخفضت المساحة الفعلية الى المستهدفة الى أدنى مستوى لها عام ١٩٨١ حيث بلغت ٩١,٥ ٪ .

وفى نفس الوقت تباينت المساحات المزروعة عن المساحة المستهدفة بين المحافظات المختلفة داخل المنطقة الإنتاجية الواحدة ، ففى منطقة الوجه البحرى ، على سبيل المثال لا الحصر ، نجد أن هناك تبايناً بين المساحتين . ففى محافظات الشرقية والدقهلية والبحيرة وكفر الشيخ ، وهى أهم المحافظات المنتجة فى الوجه البحرى ، تباينت المساحة القمحية المستهدفة عن المزروعة بالفعل فى هذه المحافظات بحوالى ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٢ ٪ على الترتيب .

ورغم وجود التشريعات والقوانين الملزمة بزراعة مساحات محددة من القمح ، إلا أننا نرى أن هناك طرقا لهذه القوانين والتشريعات وعدم الإلتزام بها فى معظم المحافظات المنتجة . والتساؤل الآن ماسبب ذلك ؟ وهل يرجع الى :

(١) علو معدل إرتفاع التكاليف عن معدل إرتفاع قيمة الإنتاج بالنسبة للفدان ؟
(٢) أو إنخفاض صافى العائد الغذائى لمحصول القمح بالمقابلة بالمحاصيل الأخرى ؟

جدول (١)

المساحة القمحية والتوزيع النسبى لها فى المناطق الإنتاجية

بجمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨١

المنطقة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	متوسط عام الفترة	
						المساحة	٪
الوجه البحرى	فدان ٦٨٥٩١١٦ ٪ ٥٦,٨	فدان ٧٨٣٧٣٠ ٥٦,٨	فدان ٨٠٢٨٣٥ ٥٦,٧	فدان ٤٧٤٠٢٣ ٥٦,٣	فدان ٨٠٢٩١٩ ٥٧,٤	فدان ٧٦٤٣٥٤	٥٧,٠
مصر الوسطى	١٩٧٤١١ ٪ ١٦,٤	٢٤١٣٦٢ ١٧,٥	٢٢٧٣٥٩ ١٦,٣	٢٣٠١٠١ ١٧,٤	٢٤٩٠٤٦ ١٧,٨	٢٢٩٣٠٦	١٧,١
مصر العليا	٣٢٣٨٢٤ ٪ ٢٦,٨	٣٥٥٥٢٠ ٢٥,٧	٣٦١١٣٠ ٢٦,٠	٣٤٩٠٥٥ ٢٦,٣	٣٤٧٦٣٠ ٢٤,٨	٣٤٧٣١٢	٢٥,٩
إجمالى الجمهورية	١٢٠٧١٥١ ٪ ١٠٠	١٣٨٠٦١٢ ١٠٠	١٣٩١٣٢٤ ١٠٠	١٣٢٦١٧٩ ١٠٠	١٣٩٩٥٩٥ ١٠٠	١٣٤٠٩٧٢	١٠٠

المصدر: مركز البحوث الزراعية ، معهد الإقتصاد الزراعى والإحصاء (بيانات غير منشورة).

وبالنظر الى هذين التساؤلين يتبين أنه :

بالنسبة لمتوسط الغلة الفدانية كمتوسط عام للجمهورية نجد أنها تتناقص ، ففى عام ١٩٧٧ بلغت حوالى ٩,٣٧ إردب للفدان إنخفضت الى ٩,٢٣ إردب للفدان فى عام ١٩٨١ . وبالنسبة للتكاليف الكلية لإردب القمح يلاحظ أنها تضاعفت خلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨١ ، فبينما قدرت بحوالى ٨,٠٩ جنيه للإردب فى عام ١٩٧٧ ، يلاحظ أنها إستمرت فى الزيادة حتى وصلت عام ١٩٨١ الى ١٦,٥٤ جنيه للفدان (جدول ٢) . بينما متوسط السعر المزرعى لإردب القمح لم يزد بنفس المعدل خلال نفس الفترة إذ كان ٨,١٢ جنيه للإردب فى عام ١٩٧٧ إرتفع عام ١٩٨١ الى ١٣,٧٧ جنيه للإردب .

وأيضاً بالنسبة لصافى العائد الفدانى من الدورات الزراعية للمحاصيل على مستوى الجمهورية نجد أن أقل عائد كان من دورات القمح مع المحاصيل الأخرى (مثل الذرة الشامى النيلى والرفيعة والأرز الصيفى) ، وخلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ نجد أن المساحة القمحية تتراوح مابين ١,٢ ـ ١,٣ مليون فدان . ويبين هذا ان التوسع فى المساحة القمحية

فى ظل الرقعة الزراعية الحالية غير كبيرة ، ولعل هذا يوجه الأنظار الى ضرورة اللجوء الى التوسع الرأسى لمضاعفة الإنتاج من الرقعة الزراعية المحدودة فى مصر وذلك بزيادة الغلة الفدانية (جدولان ٣ ، ٤) . ولتحقيق ذلك لابد من دراسة الأسباب التى يرجع اليها تركز بعض الأصناف فى منطقة دون الأخرى وتفاوت إنتاجية الصنف الواحد بين منطقة وأخرى ، فبتركيز صنف أو أصناف معينة فى منطقة إنتاجية ، تكون إنتاجية هذه الأصناف فيها مرتفعة لأن ذلك يؤدى الى زيادة الإنتاجية بإفتراض ثبات المساحة المزروعة . فخلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١ تراوحت متوسط إنتاج الفدان مابين ٦,٢ - ١٠,٢ إردب فى محافظتى الإسكندرية والقليوبية ، أى أن متوسط الفرق فى إنتاج الفدان بلغ حوالى ٤ إردب للفدان أو مايعادل ٦٦,٧ ٪ من متوسط إنتاجية الفدان فى محافظة الإسكندرية . هذا ولايقتصر التباين فى إنتاجية الفدان بين المحافظات المختلفة ، بل وأيضاً داخل المحافظة الواحدة وكذلك بين المناطق الإنتاجية المختلفة .

• (ثانياً) دراسة السياسات المتعلقة بالتسويق •

تعتبر السياسة التموينية فى جمهورية مصر العربية إحدى السياسات التى تتمشى مع إطار السياسة العامة للدولة ، وبناء عليه فإن تسويق السلع الغذائية الأساسية أصبح يخضع لنظام معين تضعه وزارة التموين لتحقيق أهداف معينة . على أنه من الجدير الإشارة الى النظم التموينية قد إعتراها كثيراً من التعديل والتغير منذ إنشاء وزارة التموين ، حتى تتمشى مع التغيرات المستحدثة فى كافة الميادين . وأيا كان شكل أو مدى هذا التغير فأن سياسة وزارة التموين تتجه فى العادة الى تحقيق الأهداف التالية :

(١) توفير المعروض من السلع الغذائية للعمل على رفع المستوى الغذائى لعامة السكان .

(٢) تحقيق العدالة فى توزيع السلع الأساسية بين أفراد المجتمع .

(٣) تحديد الأسعار للسلع الضرورية عند المستوى الذى يجعلها فى متناول الأسر الفقيرة أو محدودة الدخل ، وذلك عن طريق دعم تلك السلع الضرورية ، وتحميل خزانة الدولة بجزء من تكاليف المعيشة .

على أن وسائل تحقيق هذه الأهداف غالباً ماتدور حول تحديد حجم الإستهلاك الكلى المراد عدم تجاوزه ، مع إيجاد التوازن المطلوب بينه وبين الإنتاج الكلى من ناحية ، والتوازن

جدول (٢)

متوسط تكاليف الفدان والإردب من القمح بالجنيه فى مصرخلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١

السنة	مستلزمات الإنتاج من قطاع الزراعة (جنيه)						مستلزمات الإنتاج من خارج قطاع الزراعة (جنيه)						اجمالى	التكاليف	الايجار	التكاليف الكلية (جنيه)	
	أجور العمال	أجور مواشى	ثمن نقاوى	ثمن سماد	جملة	٪ جملة المستلزمات	ثمن سماد كيماوى	أجور الآلات	مصاريف نثرية	جملة	٪ جملة المستلزمات		المستلزمات	بدون المستلزمات		للفدان	للإردب
													جنيه	جنيه	جنيه		
١٩٧٧	١٨,٨٤٠	٤,٧٨٠	٤,٦٦٠	٣,٢٤٠	١٢,٦٨٠	٣٥,٨	٨,٦٥٠	١٢,٣٠٠	١,٧٨٠	٢٢,٧٣٠	٦٤,١		٣٥,٤١٠	٥٤,٢٥٠	٢١,٥٥٠	٧٥,٨٠٠	٨,٠٩٠
١٩٧٨	٢٤,٦٤٠	٥,٧١٠	٥,٤٠٠	٣,٨٤٠	١٤,٩٥٠	٣٦,٤	٩,١١٠	١٣,٨٣٠	٣,١٧٠	٢٦,١١٠	٦٣,٦		٤١,٠٦٠	٦٥,٧٠٠	٢٢,٧٤٠	٨٨,٤٤٠	٩,٤٩٠
١٩٧٩	٢٦,٧٠٠	٨,١١٠	٥,٤٤٠	٤,٠٩٠	١٧,٦٤٠	٣٧,٦	٩,٤٨٠	١٦,٠٩٠	٣,٧٣٠	٢٩,٣٠٠	٦٢,٤		٤٦,٩٤٠	٧٣,٦٤٠	٣٤,١١٠	١٠٨,٣٥٠	١٢,٦٧٠
١٩٨٠	٣٧,٧٧٠	٩,٦١٠	٦,٣٧٠	٤,٩٠٠	٢٠,٨٨٠	٣٧,٨	١٢,١٨٠	١٨,٣٥٠	٣,٨٢٠	٣٤,٣٥٠	٦٢,٢		٥٥,٢٣٠	٩٣٠,٠٠٠	٤٨,٦٢٠	١٤١,٦٥٠	١٥,٦٨٠
١٩٨١	٤٢,٠٠٠	١٠,٣٨٠	٧,٨٠٠	٦,٥٧٠	٢٤,٧٥٠	٣٨,٠	١٣,٨٠٠	٢١,٩٥٠	٤,٥٥٠	٤٠,٣٠٠	٦٢,٠		٦٥,٠٢٠	١٠٧,٥٠٠	٤٥,٦٥٠	١٥٢,٧٠٠	١٦,٥٤٠

المصدر : مركز البحوث الزراعية ، معهد الإقتصاد الزراعى والإحصاء (بيانات غير منشورة).

جدول (٣)

متوسط صافى العائد من الدورات الزراعية للمحاصيل (بالجنيه)

على مستوى الجمهورية

الدورات الزراعية	متوسط صافى العائد ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢	متوسط صافى العائد ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧	صافى العائد ١٩٧٨
برسيم تحريش + قطن	٤٢,٠٤٠	٩٤,٠٨٠	١٩٥,٤٧٠
فول جاف + قطن	٥٢,٧٠٠	٩١,٣٢٠	١٦٤,٤٤٠
بصل شتوى + قطن	٥١,٣٠٠	١٠٣,٤٥٠	١٣٨,٣٨٠
عدس + قطن	٧٠,١١٠	٩٩,٧٨٠	١٢٩,١٤٠
برسيم مستديم + ذرة شامى صيفى	٥٣,١٧٠	١٢١,١٠٠	٢٥٧,٦٨٠
برسيم مستديم + ذرة رفيعة صيفى	٥٣,١٢٠	١٢٢,١١٠	٢٥٤,٨٧٠
برسيم مستديم + أرز صيفى	٥٢,٢١٠	١١٢,٣٥٠	٢٧٧,٦٥٠
برسيم مستديم + فول سودانى	٧٠,٨٨٠	١٥٩,٧٩٠	٣٢٢,١٨٠
برسيم مستديم + سمسم	٦٧,٦٧٠	١٣٢,٩٧٠	٣٠٩,٦٩٠
فول جاف + سمسم	٥٣,٢٦٠	٩٦,٣٣٠	١٧٣,١٦٠
عدس + سمسم	٧٠,٦٧٠	١٠٤,٧٩٠	١٣٧,٨٦٠
فول جاف + ذرة شامى صيفى	٣٩,٠١٠	٨٤,٤٦٠	١٢١,١٥٠
فول جاف + ذرة رفيعة صيفى	٣٨,٩٦٠	٨٥,٤٧٠	١١٨,٣٤٠
قمح + ذرة شامى صيفى	٣٢,١٩٠	٧٤,٩٧٠	١١٢,٩٧٠
قمح + ذرة رفيعة صيفى	٣٢,١٤٠	٧٥,٩٨٠	١١٠,١٦٠
قمح + أرز صيفى	٣١,٢٣٠	٦٦,٢٢٠	١٣٢,٩٤٠
بصل شتوى + ذرة رفيعة صيفى	٣٧,٥٦٠	٩٧,٦٠٠	٩٢,٢٨٠
برسيم تحريش + قصب سكر	-	١٠٩,٨٢٠	١٤١,١٢٠
فول جاف + أرز صيفى	٣٨,٠٥٠	٧٥,٧١٠	١٤١,١٢٠

المصدر : مركز البحوث الزراعية ، معهد الإقتصاد والإحصاء (بيانات غير منشورة) .

على مستوى كل سلعة على حدة بين العرض والطلب . وتعتمد وزارة التموين والتجارة الخارجية لتحقيق هذه الأهداف على العديد من الوسائل التى يعتبر من أهمها :

(١) الإستيراد أو المصادرة :

تعتبر عمليتا الإستيلاء والمصادرة من الإجراءات غير العادية ، والتى قد تضطر وزارة التموين الى الأخذ بها عندما ترى أن هناك إختلالا يوشك أن يحدث فى التوازن القائم بين الإنتاج والإستهلاك .

جدول (٤)

تطور المساحة القمحية (بالألف فدان) بالنسبة للمساحة المحصولية

خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠

السنة	المساحة المحصولية		المساحة القمحية		نسبة المساحة القمحية/ المحصولية ٪
	المساحة	الرقم القياسى *	المساحة	الرقم القياسى*	
١٩٧٠	١٠٧٤٦	١٠٠	١٣٠٤	١٠٠	١٢,١
١٩٧١	١٠٧٤٢	١٠٠	١٣٤٩	١٠٣	١٢,٦
١٩٧٢	١٠٨٣١	١٠١	١٢٣٩	٩٥	١١,٤
١٩٧٣	١٠٩٢٥	١٠٢	١٢٤٧	٩٥	١١,٤
١٩٧٤	١١٠٢٦	١٠٣	١٣٧٠	١٠٥	١٢,٤
١٩٧٥	١١١٦٣	١٠٤	١٣٩٤	١٠٧	١٢,٥
١٩٧٦	١١١٩٩	١٠٤	١٣٩٥	١٠٧	١٢,٥
١٩٧٧	١١١١١	١٠٣	١٢٠٧	٩٣	١٠,٩
١٩٧٨	١١١٤٢	١٠٤	١٣٨١	١٠٦	١٢,٤
١٩٧٩	١١٢٣٥	١٠٥	١٣٩١	١٠٧	١٢,٤
١٩٨٠	١١١٣٠	١٠٤	١٣٢٦	١٠٢	١١,٩

*سنة الأساس هى ١٩٧٠

المصدر : مركز البحوث الزراعية ، معهد الإقتصاد والإحصاء (بيانات غير منشورة) .

ولقد إتجهت الحكومة المصرية الى الأخذ بهذين الإجرائين فى عامى ١٩١٧ ، ١٩١٨ ، وذلك عندما أصدرت عدداً من الأوامر والتعليمات الخاصة بالإستيلاء على أو بمصادرة بعض الحاصلات الزراعية ، لضمان توفير مانحتاجه منها خلال فترة الحرب العالمية الأولى . وفى عام ١٩٤٥ صدر القانون رقم (٩٥) مخولاً وزارة التموين سلطة تنظيم وإصدار أوامر الإستيلاء ، وذلك فى ضوء بعض الأسس والقواعد . ومن بين المحاصيل التى خضعت لأحكام الإستيلاء محصول القمح الذى بدأت عملية الإستيلاء عليه بموجب القرار الوزارى رقم (١٣٩) لسنة ١٩٤٦ وأستمرت حتى الآن .

(٢) التقويم :

تعتبر المشروعات المتعلقة بتخزين المواد الغذائية بصفة عامة ، والتموينية منها بصفة خاصة ، من أهم الوسائل التى إعتمدت عليها وزارة التموين للتحكم فى أسعار المنتجات

الزراعية ، وللتحكم فى الكميات المعروضة منها طول العام وذلك بهدف ضمان تزويد الأسواق المحلية بها بصفة منتظمة ومستمرة .

(٣) تنظيم التجارة الداخلية :

مما لاشك فيه أنه كلما أمكن تنظيم المسالك التسويقية التى تمر بها السلعة أثناء إنتقالها من يد المنتج الأولى إلى يد المستهلك النهائى ، كلما أمكن رفع الكفاية التوزيعية للجهاز التسويقى ، وذلك عن طريق توفير الوقت أو تضييق الهامش التسويقى ، وتخفيض الأسعار ، مع ضمان توافر السلع والمنتجات بصفة مستمرة فى أسواق التجزئة .

وللأسباب السابقة إتجهت وزارة التموين والتجارة الداخلية الى إتخاذ بعض الاجراءات والقرارات التنظيمية والتى لعل من أهمها :

(١) منع نقل بعض الحاصلات العامة من محافظة الى أخرى والتى يأتى فى مقدمتها سلعة القمح .

(٢) تنظيم عملية تداول وبيع السلع أو المواد التموينية ، بحيث تكون قاصرة على الوحدات البيعية التى تخصصها وزارة التموين لهذا الشأن ، ومن هذه السلع القمح ومنتجاته المختلفة .

(٣) حظر الإمتناع أو التوقف عن ممارسة التجارة فى السلع أو المواد التموينية ومن أهمها دقيق القمح بأنواعه والخبز بأنواعه المختلفة .

(٤) تنظيم نقل السلع أو المواد التموينية الى محافظات الحدود ، ضماناً لعدم تهريبها لخارج البلاد .

وحتى يمكن لوزارة التموين أن تقوم برسالتها فى خدمة قطاع التجارة الداخلية ودون تضارب بينها وبين غيرها من الهيئات الأخرى ، صدر القرار الجمهورى رقم (٥٦٣) لسنة ١٩٦٢ ، الذى قضى بأن توضع تحت إشراف وزارة التموين والتجارة الداخلية كل من المؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية وغيرها .

(٤) الإستيراد :

من المعروف أن الناتج المحلى من العديد من السلع الزراعية الغذائية لايفى بحاجة الإستهلاك الداخلى ، ومن أهم هذه السلع هى سلعة القمح حيث توجد فجوة كبيرة بين الكمية المنتجة محلياً والكمية المخصصة للإستهلاك القومى ، فمثلاً فى عام ١٩٨٠ بينما بلغ

صافى الإنتاج المحلى من القمح ـ بعد إستبعاد التقاوى والفاقد ـ ١,٥١٨ مليون طن ، بلغ إجمالى الإستهلاك القومى من القمح ودقيقه فى نفس العام حوالى ٧,٤١٤ مليون طن ، أى أن الكميات المستوردة من القمح ودقيقه بلغت حوالى ٥,٨٩٦ مليون طن ، تمثل حوالى ٨٠ ٪ من الطاقة الإستهلاكية القمحية القومية . ويعزى هذا الى جمود الإنتاج أو تناقصه ، فى الوقت التى تتزايد فيه الكميات المستهلكة نتيجة للزيادة المطردة فى عدد السكان ، بالإضافة الى زيادة متوسط نصيب الفرد من هذه السلعة عاماً بعد آخر ، مما أدى بالتالى إلى التزايد المطرد فى الطاقة الإستيرادية القمحية المصرية من عام لآخر . وقد أدى ذلك الى إسناد وزارة التموين مهمة إستيراد القمح ودقيقه إلى الهيئة العامة للسلع التموينية التابعة للوزارة ، وهى الجهة الوحيدة المسئولة عن إستيراد القمح حتى تحافظ على التوازن بين الكميات المعروضة من القمح ومنتجاته والكميات المطلوبة منه لمواجهة الإستهلاك القومى المتزايد (مصطفى ١٩٨٢) .

(٥) التسعير الجبرى :

تلجأ وزارة التموين والتجارة الداخلية الى التسعير الجبرى للسلع الغذائية الهامة والتى يأتى القمح ومنتجاته فى مقدمتها ، وذلك بهدف العمل على الحد من إرتفاع هذه السلع من العمل على إستقرارها . وعادة ماتلجأ وزارة التموين للتدخل فى أسواق القمح ومنتجاته ، حتى تقضى على التفاعل الحر بين قوى العرض وقوى الطلب ، مع القضاء على الإحتكارات التى تهدف الى تحقيق أقصى الأرباح دون النظر الى المصلحة العامة .

ولقد كانت شئون التسعير الجبرى للمنتجات والسلع التموينية موكولة فى أول الأمر الى وزارة التجارة والصناعة ، مستندة فى ذلك الى أحكام المرسوم بقانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٣٩ ، والذى عدل فيما بعد بالمرسوم بقانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٥٠ ، حيث أضيفت بناء عليه شئون الأسعار الى وزارة التموين منذ ذلك التاريخ .

• الملخص •

لعبت السياسة الزراعية المصرية دوراً هاماً فى التحكم فى إنتاج وتسويق محصول القمح ، فحددت كمياته المنتجة ، وكذا مستويات أسعاره . ولقد تبين من هذه الدراسة عدم إلتزام الزراع بالسياسة الزراعية للدولة فى معظم المحافظات لأسباب تتعلق بتكاليف وعائد هذا المحصول ، مما أدى الى تزايد الكميات المستوردة من القمح عاماً بعد عام .

كذلك تبين إختلاف طرق تسويق هذا المحصول من وقت لآخر لضمان توصيل هذه السلعة الضرورية الى المستهلك بأسعار محددة تتلائم مع ذوى الدخول المحدودة .

• المراجع •

(١) العطار ، ع.ت. (١٩٧٠) البداية فى شرح القوانين الزراعية ، القسم الثانى . كلية الشريعة والقانون ، جامعة الأزهر.

(٢) مصطفى ، ع.م. (١٩٨٢) التسويق الزراعى الحكومى فى جمهورية مصر العربية ، المحقق والمستهدف . المؤتمر الدولى السابع للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الإجتماعية والسكانية ، مارس - أبريل ١٩٨٢ ، المجلد الخامس ، تطبيقات فى الإحصاء الزراعى .

(٣) والى ، يوسف (١٩٨٢) إستراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات . مؤتمر السياسات الزراعية ، القاهرة .

4. Dahi, D.C., and J.W. Hammond. 1977. Market and price analysis. McGraw-Hill Book Co., New York.
5. Tweeten, Lutter. 1970. Foundations of farm policy, Unviersity of Nebraska Press, Lincoln.